Composite volume including ḥāšīyaẗ alā Qaṭr an-nadā waball aṣ-ṣadā; Šarḥ Qaṭr an-nadā waball aṣ-ṣadā.

Contributors

Yūsuf al-Faišī al-Mālikī
`Al. b. Yū. b.` Al. b. Yū. b. A. b. Al. b. Hišām Ġamāladdīn a. M

Persistent URL

https://wellcomecollection.org/works/audj8yux

License and attribution

You have permission to make copies of this work under a Creative Commons, Attribution license.

This licence permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited. See the Legal Code for further information.

Image source should be attributed as specified in the full catalogue record. If no source is given the image should be attributed to Wellcome Collection.

Wellcome Collection
183 Euston Road
London NW1 2BE UK
T +44 (0)20 7611 8722
E library@wellcomecollection.org
https://wellcomecollection.org

هذه حاشيه مولانا واستاذنا
الشيخ يوسف الغبيني علي
كتاب مولانا شيخ الاسلام
ابن هشام المسمى
بقطر الندى
وبل الصدى
ومنه
وصلى
الله
على
النافع
وجدت سكوني
وما الضير الا في الحال
وناجه

الاعلى لانه اكثر والمتبادر من المجمل الالفاظ الموضوعة للمعاني فيخرج
الخط الدال على الملفوظ لا بتال فلا يقال له في اللغة كلمة وانما يقال له خط
قوله اشارة جنس مبتدأ بحذف اي هذا اشارة فيما ذكر اي لما ان
به وقيل في الدنيا قوله والمراد بالقول المركب كما كان المقول
يطلق حتى على الرأي والاعتقاد قال ذلك قوله الدال على معنى كان الاولى
ان يقول الموضوع لمعنى لانه لا يلزم من دلالة اللفظ على معنى وضعه
له لانه قد يدل بجاز او التزاما وليس واحدا من الثلاثة
مرادا قوله المشتمل لم ينص عليه او لعلمه اذ الشيء يشتمل على نفسه
ضرورة بمغايرة المشتمل للمشتمل عليه قوله معنى يطلق المعنى على ثلاثة
معان الاول ما يقصد بالنقل من اللفظ والثاني ما يمكن ان يقصد
منه فقصد او لم يقصد والثالث ما يقصد من الشيء سواء كان
لفظا او غيره لفظ وهذا المعنى الثالث ذكره الجامي والاول
ذكره الجرجاني قوله دل الاول وضع قوله مقلوب زيد منقول
لفعل محذوف اعني مقلوب زيد او خبر لمبتدا محذوف اي هذا
مقلوب مقلوب زيد قوله وقد تبين اي بعد الاعتبار والتقدير
وهو ان القول لا يكون الا اذا الاوان اللفظ يكون دالا او غير دال
وبيان ذلك ان القول اخص ويلزم من وجوده خصوص وجود
الاعم ولا عكس نعم يلزم ذلك لانتفاء وهو انه يلزم من
انتفاء الاعم انتفاء الاخص حقيقي قوله ولا ينعكس اي كما ان القول
اعم في الاصطلاح فينعكس كل على عكس كل قول لفظ وبعض
اللفظ قول وهو صحيح بخلاف القول فانه باطل اذا عكس كل
قول لفظ كل لفظ قول وهذا ابطال قوله لما لا يدل الخ ما كان
ينبغي لانه يتبع ابن الحاجب في تعريفي المفرد والمركب فان ابن الحاجب

هيه العباره
يغلط تسقط

يتبع

يتبع ضبط اصطلاح المخاطبة وهو انما يبحثون عن المعاني اولا وبالذات
وعن الالفاظ ثانيا وبالعرض والخاتمة عكسهم والمفرد عندهم
الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف والمركب بخلافه وهو الذي لا
يلفظ به بلفظ واحد بحسب العرف قوله مالا يدل الخ وهذا يصدق
باربعة اقسام الاول ما لا جزء له كزيد والثاني ما له
جزء لا معنى له مقصود كزيد فان آخره لا تدل على شيء
من معناه والثالث ماله جزء او اجزاء لا تدل على شيء من
معناه وكل منهما معنى لكنه ليس بمقصود اذ المقصود بعد الدلالة
الذات دون المعنى معنى عبد ومعنى الجملة والرابع ماله جزء معناه جزء
من المعنى المقصود كحيوان ناطق اذا جعلت علما فان كلا من
جزئيه يدل على جزء المعنى المقصود والقسم الثالث صفر عند
المناطقة لا عند النحويين كما ذكره الحكيم قوله ملا يدل جزؤه
اي جزء من اجزائه فيخرج بدلكخو غلام زيد فان بعض اجزائه
يدل على ذكر والمراد جزؤه الغير قوله الذكر وهو الزاي والباء
للمراد مسميات ما ذكر اي هذه المذكورات والكلام على حذف
اي مسمى الزاي ومسمى الدال وتقدير الكثير في كلامهم فاعتن
فانه كثير مردود قوله وعلى الزاي الخ مبتدأ بحالات التاء قوله الولية
ان كل حكم مرتب على اسم فهو وارد على مدلوله الا لقرينة صالا اعتبر

ا ش

قوله غلام زيد معناه ذات هو لكه لذات اخر وهي غلام
ذات مملوكة وزيد ذات مالكة قوله غلام زيد اي خبر عن
قوله في الكلمة ماهية الكلمة وحقيقتها قوله من قال اراد به
ابن الحاجب بانه عبر به في الكافية قوله قلت الزبرد عليه انه اكتفا

والالف احد حروف اللين وبعضهم لا يحذف في غاية الخفة فان قيل لو كان كذلك لخفت الواو والياء اذا وردا لا لفظا حقيقيا قيل الخفة لازمة وقبلها ما يجانسها من جنسها كما ان فتحة المنصوب اختص قوله برفع المضارع اي بوجب رفعه في اللغة العليا قوله المضارع تعيين لجعل ال استغراقية اي كل مضارع ولا يصح جعلها جنسية قوله المضارع لم يقيده بسلامته من النونين اما لما تقدم ان ذلك مبني واما لانه اراد بيان رفعه ولو محلا ولم يقيد بقوله ينصبه ولا الجازم لقوله يجزمه ليحترز به عن الفعلين خوان تقران ولم يقيد بقوله في آخره كما قيده بعضهم اما لان الوصف حقيقة في الملبس بالفعل واما لان الناصب والجازم عند الاطلاق ينصرف الى عامل النصب والجازم قوله خاليا الى اخره اي لفظا وتقديرا فيدخل نحو قوله محمد نفسك الى اخره لانه وان خلا لفظا محل تقديرا قوله محله محل الاسم قدر به على الماضي لكل محل الاسم نحو زيد ضرب لكنه على هذا لما كان مبنيا لاصل لم يؤثر فيه ذلك قوله واصح الخ يدل على صحته ان الرفع دائر مع التجرد فاذا وجد وجد ولا فقد فقد يرد عليه ان هذا ضعيف لان النصب والجزم عاملهما لفظي وسنفصل والعامل اللفظي اقوى من العامل المعنوي والعامل المتصل اقوى من العامل المتصل قوله المذهبين اراد بهما مذهب الكسائي ومذهب ثعلب ولقائل ان يقول لا يلزم مما ذكر لان عامل النصب والجزم قوي فعزل الضعيف عن العمل قوله ملازمة للمنصوب اي في الشهور والا فقد ورد اعمالها وورد الجزم بها نحو قوله لن يخيب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة ولا يجوز الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار لانها نحو له على سبيتصل لم يجز ان يتصل ولا يضرب زيدا بنصب يضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل هذا مذهب

البصريين

البصريين وهشام واختار الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بالظرف وبالشرط وانما نصبت لن لشبهها بان من وجهين احدهما انها تخلص الفعل للاستقبال كما تخلصه ان والثاني انها نقيضة ان فكما ان ان تثبت وهذه تنفي ما تثبته تلك انتهى قوله ولا هي مركبة من لا ان مما رد به هذا القول انه لو كانت كذلك لامتنع تقديم معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب وهذا جايز وانما قيل بامتناعه لان ان مصدرية والحرف المصدري لا يتقدم عليه شيء من معموله وورد هذا الايراد بان الشيء يجوز له ما لم يتركب لم يكن له قبل ذلك قوله نحو كيلا تاسوا اما قد تشيله بذلك انه لا يضر الفصل بينها وبين منصوبها بلا النافية وهو كذلك انتهى قوله كذلك اي مصدرية تقدم انه قوله اذا دخلت عليها اللام لفظا محل كونها كذلك ما لم تظهر ان بعدها نحو لكي ما ان نظير يقربني فانضاح تحتمل انها تعليلية موكدة باللام وهو الاظهر لان ام الباب فلا تكون موكدة لكي وما يلزم على كونها مصدرية اعمالها انفصل عن الفعل والفاصل وجيء على وضعي ان كي المصدرية وان موكدة لها قوله او منفصل اي ولا النافية كما ذكره في المغني قوله وقال الشلوبين الخ كان الاولى ان يقرنه بالفا فيقول فقال فان هذه عبارة سيبويه واختلف في تاويلها الشلوبين والفارسي قوله وانما تكون ناصبة الخ ومع كونها مسوغة للشروط يجوز اعمالها والغاوها قوله وبان المصدرية اي التي تسبك مع صلتها بمصدر ويقال فيها عن باب الهمزة عينا وانما عملت لاختصاصها بالفعل وانما

نصبت لانها اشتبهت ان العاملة في الاسماء اربعة او جدا دها
ان لفظها قريب من لفظها واذا خففت صارت مثلها في اللفظ
الثاني انها ولما عملت فيه معنى مثل ان الثقيلة الثالث ان لها وما
عملت موصفا من الاعراب كالثقيلة الرابع كل واحدة منها تدخل
على جملة انتهى قوله يعلم اي بلفظ دال عليه سوآء ورد بلفظ العلم
ام لا واما اشترط ان لا تسبق به لان القلم يفيد التحقيق وان تخلص
الفعل للاستقبال والمستقبل مظنون فلا يناسب التحقيق وانما تعين
كونها مخففة من الثقيلة لانها تناسبه اذ هي مؤكدة والعلم يناسبه
التاكيد بظن اي مما يدل عليه سواء كان بلفظ الظن ام لا ولو سبقت
بشك اي مما يدل على غير اليقين تعين النصب بها نحو خفت وخشيت
ان يقوم زيد ولو سبقت بفعل خوف تيقن نحوه فقيها قولان
اصحهما جواز الوجهين والثاني وعليه البرد تعين الاهمال كقوله
اخاف اذا مامت ان لا اذوقها فان عدم الذوق اذا مات متيقن
روي برفع اذوق ونصبه قوله عاطف وهو الواو والفا وثم واو
دون بقية حروف العطف قوله خالص انما اشترط ذلك لانه
اذا كان قبلها فعل فيعطف الفعل على الفعل او كان قبلها اسم يشبه
الفعل صح عطف الفعل قوله فتضمر اي وجوبا وضابط اضمارها
وجوبا ان لا تظهر الا في الشعر وصدره الجواز فهو الذي يمكن
ظهورها فيه في الشعر وغيره قوله ام الباب اي اصله والراجح
فيه قوله ام الباب ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف
في ان واذا وكي قوله ولا صالتها لعملت قوله والذي الخ
وصلة الذي هو قوله الطمع ان يخفر لي والرابط الضمير في يخفر

واصله

واصله في ان يخفر قوله اي السببوقة الخ ويشترط ايضا ان تتاخر
عنها جملة وان لا تقترن بجار كما شابه المصنف قاله في توضيحه ولعله
ترك هذين القيدين اتكالا على المثال قوله يفعل بفتح الفاء خمسة
وهي لا تعمل قوله هي الواقعة بين القسم ولو وقع بعد لما نحو فلما
انجانا البشير وبعد الكان قبل مجرور وهما نحو كان ظبية في رواية الجر
وفي غير ذلك ولا تعمل حلافا لبعضهم وانما عمل حرف الجر الزايد دون
ان لاختصاصه بالاسماء وهذه لا تختص بالافعال قوله مطلقا
اي كان بلفظ العلم ام لا قوله العلم ولو كان العلم بمعنى الظن جاز
فيه الوجهان الاتيان في الظن ولا فرق في العلم المتقدم بين المثبت
والمنفي نحو ما علمت ان يقوم زيد كما اقتضاه اطلاقهم ومما يدل على
ان العلم قد يستعمل للظن قول طرفة وأعلم علما ليس بالظن انما اذا قال
مولى المرء فهو ذليل قوله لا يقترن اي ان كان مضارعا معربا وخلا من ناصب
وجازم بخلاف نحو وتعلم ان قد صدقتنا وعلمت ان لم تقوم ولن تقوم
قوله وحرف النفي اطلقه هنا وقيده في الاوضح بلا ولم اولن قال
المحقق اولم اعلم له مخالفا ويتجه بقي ان يتامل وجه الاقتصار على هذه
الثلاثة قوله ان قد يقوم زيد ولا تحتاج الجملة هنا الى رابط لانها خبر
عن ضمير الشان قوله النخع اسم قبيلة والنخع اذا نسب للقبيلة فتحت
الخاء واذا لم ينسب ضمت الخاء قوله ويديه الخ ويديه اي تبين معناه
يعلم وهذا متفق عليه قوله وهو ضعيف اي لان غيره حفظ ومن
حفظ حجة على من لم يحفظ وندر ترك الفصل بشيء ما ذكر قوله علموا
ان يوم الوغى الخ قد اتى بان يسالوا باعظم سوال والسال هنا بمعنى السيول
قوله ما ذكرنا اي من وجوب رفع المضارع بعد ها وفضله منها بمجرد
من حروف اربعة قوله ولهذا اهملوا اعني النصب الخ الاجماع انما يدل

على جواز النصب لا على ان حجيته لان مرجع القراءة الرواية لا الراوي
لان القراءة سنة متبعة وانما يدل الاجماع على الاحجية لو كان مرجع
القراءة الراي قوله قيل فيه اطلاق الجمع على ما زاد على الواحد ان هو لم
يذكر الا سببين قوله عاطفة المراد بها هنا الواو والفاء وثم وأو قوله فالحق
الخ انما شرطوا ذلك لانها اذا سبقت باسم يجذر بالفعل صح عطف
الفعل عليه نحو الطاير فينضب زيد الذباب اي الذي يطير فينضب
فاذا كان خالصا من ذلك احتاجوا الى نصب الفعل وذلك باضمار ان
لتكون وما بعدها اسما تاويليا معطوفا على الاسم السابق قوله
وليسر عباة الخ ومثل ذلك بعد ثم اني وقتلي سليكا ثم اعتقله ، كالثور
يضرب لما عانت البقرة ، بنصب اعتقله وبجذ الفا ، ولا توقع معتر
فارهبه ، ماكنت اوثر اتربا على تربي ، بنصب ارضي قوله لام الجر وهي
الجارة للاسم وعند الكوفيين هي الناصبة بنفسها فان ظهرت ان
بعدها كانت توكيدا لها وعن تعلب انما نصبت لتباعدها مقاما ان فانظر
اذا اجتمعا ماذا تقول قوله ليغفر لك الله واستشكل ههنا التعليل
لان غفران ذنبه ليس علة للفتح واجيب بان العلة مجموع يغفر وما
عطف عليه وذلك علة لما ذكر قوله للعاقبة وتسمى لام الصيرورة ،
والمال قوله قرة عين اي لما الق الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه احد
الا حبه قوله مضمرة حال قوله وكذا الخ اما ان هذا على مذهب الكوفيين
ومشى نيما سبق في قوله وكانت ان مضمرة بعد ها اضمارا لازما على
مذهب البصريين هو الصحيح قوله وتسمى هذه اللام لام الجحود
اي لملازمتها الجحد اي النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق
الانكار وتد تخذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليقلب جمد توي
مقامة ولا ترى الفرد اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء في الركعتين

بعد

بعد القصر ما انا لاد عيهما انتهى قوله لنسلم هذه للتعليل للامر
بمعنى امرنا وقيل ط لنا اسلموا لاجل ان نسلم قوله استطردت
المراد بالاستطراد هنا الاستمرار والدوام اي استمريت ودمت
في ذكرها الخ وليس المراد بالاستطراد هنا الاستطراد المعروف
وهو ذكر الشيء في غير موضعه لمناسبة لان الكلام في ان قوله
حتى ريثما فيها عتي بابدال حايها عينا وهي لغة هذيل وقرا ابن
مسعود حتى جين وللبلغ عمر ذلك سنه منه وقال اقرا الناس
على لغة قريش فان القران نزل بلغتهم ولم ينزل بلغة هذيل قوله
التكلم اي الاخبار اي اخبار الله تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم
بما وقع للسافرين وبما قاله هو والذين امنوا معه قوله الامرين
وهما عدم البراح وقولهم لن نبرح لكن ان كان مستقلا بالنسبة الى
الامرين جميعا كان النصب واجبا وان كان مستقلا بالنسبة الى
ما قبلها فقط كان جايزا وانما قدرناه بعد مه ليصير مثبتا لان نبرح
معناه انفصل قوله بمعنى بي وان شيت قلت لام التعليل قوله
وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها لان الذي قبلها الامر
بالاسلام وليس سببا لدخول الجنة وانما السبب الاسلام ويجاب
بانهم اراد وا بالسبب ما يفضي الى ذلك الشيء في الجملة والامر بالاسلام
كذلك ولم يريدوا بالسبب ما يستلزم ذلك الشيء قوله كقوله تعالى
فقاتلوا الخ ظاهر هذا بل صريحه انها انما تلزم لا تصلح الا لعين ما بعد
وقد يجاب قد فيه بالنسبة الى قوله اسلم حتى تدخل الجنة اقول نحو قوله
اسلم فانه يحتمل الحتمين ويكون معنى الغاية فيه دم على الاسلام
الى دخول الجنة ومعنى التعليل شيء اوضح انتهى قوله يحتمل ان العين
الخ ويحتمل ان تكون في الاية بمعنى الا اي الا ان تاتي فلا تقاتلوها قوله

خلافا للكوفيين يعني والاخفش من البصريين قوله وهذا
لا نظير له في العربية اعترض عليه بكي فانها تعمل تارة الجر في الاسما
وتعمل النصب في الافعال وباي فانها تعمل الجر في الاسما بالاضافة وتعمل
الجزم اذا كانت شرطية وقد يجاب بان المراد عامل يجر من جهة واحدة
في النوعين وما ذكر عامل باعتبار جهتين قوله سببا انما اشترطوا
ذلك لانه لما فات الارتباط في اللفظ لكونها غير ناصبة فاوجبوا كونه
مسببا ليحصل الارتباط في المعنى قوله حكاية الحال المختلفة في تفسيره
حكاية الحال فقيل ان المتكلم يفرض ان الحال الماضية واقعة الآن
وقيل معناه انه يفرض نفسه انه كان موجودا في الزمن الماضي قوله
وعلى هذا الى ارادة حكاية الحال قوله وعلى هذا جاء الرفع في قوله
تعالى الخ فان رفع نظرا الى حكاية الحال ومن نصب الى قول الرسول
مستقبلا بالنسبة الى الزلزال ولم ينظر الى ارادة حكاية الحال قوله
تاما اي مستقلا بما بعدها قوله وهذا امتنع الرفع في ذلك لانه لو رفع كان مستانفا وهو
منقطع عما قبلها فيصير ما قبلها مشتركا بين الخبر وذلك غير جايز قوله
سيري حتى ادخلها اي سيري ثابت الى دخولها قوله اي جهنمية وهو
ما يتمناه الانسان والامال جمع امل وهو الرجا والمراد هنا المامولات
وانقيادها حصولها قوله غمزت اي خصرت وقناة اي رمح وقيل
كل عصى مستقيمة او معوجة وكعوب الرمح النواشز في اطراف الانابيب
قوله بنفي الحق الكوفيون بالنفي الشرط نحو من ياتني فاكرمه او اكرمه
احسن اليه والحق بعضهم بالنفي ايضا التشبيه المقصود به النفي
نحو كانك والعلينا فتشتمنا او كانك امير علينا فتطيعك اني
ما انتوال وما انتا مير قوله او طلب بالفعل المراد بكونه طلبيا

بالفعل

بالفعل اي لا يكون خبرا ولا طلبا باسم الفعل كما يوخذ من مجموع
كلامه والا فمعنى الامور الاتية ليس فيها طلب بالفعل كالعرض
والتحضيض قوله فقد شاهدنا جواز فيه الرفع والنصب فالرفع
من وجهين احدهما ان تقدر الفا للعطف فقط فتعطف تحدث على
تاتي فيكون مرفوعا مثله والثاني ان تقدر للسببية فقط فترفع
تحدث والنصب من وجهين احدهما ان يكون الفعل منصوبا على اضمار
الفا فتنصب تحدث وتكون للسببية والعطف والثاني ان يكون
النفي منصب على ما قبلها او يكون ما بعدها مسببا عنه فيكون منفيا
فينتصب قوله والتحضيض فيه مسامحة فان التحضيض اذا لم يفد
حالة نفسانية يلزمها الطلب قوله لما ما في جمع لبانة وهي الحاجة
من غير فاقة وهو بضم اللام قوله والعرض فيه مسامحة فان
التحضيض ان افاد حالة نفسانية يلزمها الطلب قوله فاذا الفا
هنا تعليلية والاداة عوض وراى مجرد خبر وكن سمعا اي كن سمعه
والغه للاطلاق قوله في اجادته بعد ترال الخ قال في شرح الشذور
وما اجدر هذا القول بان يكون صوابا انتهى ووجهه انه لما كان
بلفظ الفعل ومعنى اعطى حكمه وردبان فعل الامر لما صح وقوعه
صلة لان حسن تاويله بالمصدر المنسبك منه مع ان واما اسم
الفعل فلا يصح لذلك سواء كان شتنا او غيره قوله واو للعينة
الخ وهو ما يجدها تقصد بها مصاحبة لما قبلها ولا يجدان تكون
عاطفة قوله ولا نكذب الشاهد في التي تكذب ويكون تابع له
قوله عار خبر لمبتدا محذوف اي وذلك عار وعظيم صفته قوله
سقطت المراد بسقوطها عدم وجودها فلا يشترط وجود حاشر
حذفها ولا يشترط في ان يكون احد الانواع الشايعة بل لو كان بلفظ

الخبر او باسم الفعل كان الحكم لذلك قوله وشرط الجزم بعد النهي الخ وسكت عن شرط الجزم بعد غير النهي وشرطه صحة حلول ان تفعل محله القلب مع صحة المعنى تقول في الامر اسلم حتى تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة بخلاف اسلم تدخل النار وفي الاستفهام ابن بيتك ازورك اي ان تعرفنيه ازورك بخلاف اين بيتك اضرب زيدا في السوق وفي التمني ليت لي مالا انفقه اي ان رزقته انفقه وفي العرض ان لا تنزل عندنا نصب خيرا اي ان تنزل عندنا نصب خيرا وفي اسم الفعل مكانك تحمدي او تستريحي اي ان تثبتي مكانك تحمدي او تستريحي وفي الخبر المراد به الطلب حسبك حديث ينم الناس اي ان يكن ينم الناس قوله الطلبيتين اي الموضوعتين للطلب استعلى فيه اولا كان امرا ادعيا او دعا او التماسا قوله فعلين المراد من الفعل الثاني ما يشمل الجملة فان جواب الشرط قد يكون جملة ومحل كلامه ان لم تكن الجملة تعجبية اما اذا كانت تعجبية فان هذه الادوات قد تجزم اكثر من فعلين ويستثنى من كلامه ان الوصلية نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم فان هنا الاجواب لها عند المحققين لا ملفوظ به ولا مقدر قوله قرن بالفا اي وجوبا ولا تحذف الا في ضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اي فالله يشكرها قوله من انواع الطلب اي السابقة وغيرها فيشمل الطلب باسم الفعل نحو صه فحذفك وبالخبر المقصود به الطلب نحو هل ادلكم على تجارة الآية حيث جزم يغفر في جواب تومنون لانه بمعنى اسوالخ قوله فما اصله فمن ايدلت نون التوكيد الفا قوله والفعل نيه نظر اذ جعل فعل واقعة صفة لامر وهي لا تكون طلبية فكان عليه ان لا يذكره في هذا التقدير اويذكره

ولا يغيره

ولا يغيره اللهم الا ان يكون مع نحو صفة او يقدر القول قوله ليس مقصودا به الخ لان المقصود ان الصدقة الماخوذة مطهرة لا تعليق التطهير على اخذها قوله معنى ان تاخذ منهم وهو التعليق قوله يرثني والمراد بالارث هنا ارث العلم والنبوة لان الانبياء لا يورثون وقيل المراد ارث الحبورة وكان حبرا ويرث من ال يعقوب الملك قوله بالرفع قال ابو البقا وقراة الرفع اريح لانه طلب وليا هذه صفته والجزم لا يحصل هذا المعنى وقال الدماميني في شرح التسهيل الجزم اولى قوله بالجزم لو قال بالسكون لكان اولى لان السكون انما هو جزم في احد الاوجه وهو كونه بدلا اما تسكين الوقف والتسكين للتناسب فليس تسكين جزم قوله بدلا اي بدل اشتمال ونوزع في البدلية لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الاول على الثاني قوله اي لانه الخ التناسب لما تقدم اي لا نظير ان تتعوض مما وهيت قوله لتناسب الخ واجيب ايضا بانه شبه رود بعضد تخفيفا والمراد الراس تستكثر والواو بعدها واللام من لدراك وترك بالنصب وهو بان محذوفة كقوله الا يا ايها ذا الزاجر احضر الوغى اي ان احضر قوله ينفي المضارع اي يتوقف حذفه وقوله ويقلبه اي يغلب زمانه وقدم النفي على القلب لانه المقصود واقل كيدا قوله لم وقد نقلا كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
قال بن مالك وهو لغة وذهب السعد وغيره الى انه ضرورة وقال بعضهم انها قد تنصب واستدل على ذلك بقوله تعالى الم نشرح لك صدرك واجيب عن ذلك بما هو مذكور في المطولات فقيل اصله نشرحن حذفت النون وابقي الفتح دليلا

عليها وفي هذا شذوذ ان توكيد المنفي بلم مع امه
كلما نفي وحذف النون لغير ملتقى مع الموكد لا يليق
به الحذف قاله في المغني قوله لما اختتما احترز به عن لما بمعنى
حين ولما بمعنى الا وقد يقال ذكره ذلك ليس للاحتراز بل لبيان
الواقع اذ لا يدخل على الضارع الا لما اختتم قوله اربعة وزاد
في المغني خامسا وهو قرب الماضي المنفي بها قوله زمن الحال اي
زمن التكلم قوله مثل هل في نحو هذا مثل ابن مالك وتبعه ابو
حيان وتبعهما المصنف وقد اعترضه صاحب عروس الافراح بن
السبكي بانه تمثيل غير صحيح اذ الكلام فيما اذا كان النفي غير مقيد
والنفي في الاية مقيد باليمين ولا شك انه منقطع في اليمين الذي
قيد به قال والاعتراض على شيخي ابي حيان اقوى لانه اعترض
على ابن مالك ثم تبعه في التمثيل قوله نؤذن اي نشعر قوله
كثيرا من غير الكثير قولهم قدم البليس ولما ينفعه الندم قوله
وسوف يذوقونه فان قلت الكفار لا يتوقعون ذلك قلت
التوقع المراد به الاعم من ان يكون منهم او من غيرهم قوله يحرف
الشرط لو قال باداة الشرط كان اولى لانها لا تدخل على الاسم
ولا الحرف اللهم الا ان يجاب انه من باب الكناية فانه عبر
بالملزوم واراد اللازم فاراد بحرف الشرط اداته اذ يلزم من
كونه حرف شرط ان يكون اداته او انه من باب التمثيل قوله
بخلاف لم والفرق بين لم ولما ان لم حرفان ولما اربعة احرف
ولا يلزم من اغتفار الفصل فيما هو على حرفين اغتفاره
فيما هو على اربعة احرف قوله اللام وقد تحذف مجدوفة
كقوله محمد تفد البيت قوله فعلين اي غالبا والا فقد

لا تجزم

لا تجزم الا فعلا واحدا كانت الوصلية نحو تولهم زيد وان
كثرما له يخيل عمرو ان كثرجا هنا ليس قاد اذا هنا لا يجواب
لها ملفوظ به ولا مقدر وكذلك اذا وقع فعل الشرط ماضيا
وجواب الشرط مضارعا نحو قول الشاعر وان اتاه خليل يوم
مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم يرفع يقول لان الاداة
لما لم تعمل في فعل الشرط مع قرينة فلا تعمل في الجواب مع بعده
قوله اينما تكونوا فاينما ظرف وهو خبر مقدم لتكونوا والواو
اسمها قوله وما تفعلوا من خير يا مفعول مقدم تفعلوا ومن
خبر بيان لما قوله تستجر بدل اشتمال من تاتها قوله وهي
الاولى منها شرطا سمي بذلك لانه شرط في تحقق الثاني قوله
وجب اقترانها بالفاء وقد تحذف الفا ضرورة كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها واجاز الكوفيون حذفها اختيارا استدلالا
بقوله تعالى ايما تكونوا يدرككم الموت بالرفع وهي شاذة قوله
ان تترن الخ وايا مفعول اولا واقل معمولها الثاني ان جعلت
قلبية والفا تاكيدا للياء وان جعلت بصرية فايا مفعول واقل
حال قوله فلن تكفروه ونغدي في الاية الى مفعولين اولهما
نايب الفاعل وثانيهما الهاء اي لن كفر لا يتعدى الا الى واحد وقد
يجاب عنه بانه ضمن تكفروه معنى تحرموه قوله ان تقترن باذا
الفجائية لكن بشروط ثلاثة الاول تكون طلبيه فلا يجوز الربط
بها في نحو ان عصى زيد فويل له الثاني ان لا تقترن بان فلا
يجوز الربط بها في نحو ان جاني زيد فاني مكرمه الثالث ان لا تقترن
بمنا فلا يجوز بها في ان جازيد فانا مكرمه ذكر الاولين التسهيل
وذكر الاخرين ابو حيان نا يد قد لا يقترن المضارع

يشي من الحروف الا بلا اولم انما لا فانها لكثرة استعمالها يتخطاها
العامل نحو جيبك بلا مال والعالم فلا فانها تجزيء مع قلة حروفها بخلاف
لا التي هي لكثرة حروفها نسبة قال ابن مالك في شرح الكافية وشد
اهمال متى حملا على اذا واهمال ان حملا على لو واهمال لم حملا على ما قالوا
كقول عايشة ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع
الناس والثاني كقراءة طلحة فامهلوا الكافرين من اليسر احدا بالسكان الي
وفتح النون ذكرها ابن جني في المحتسب ومنه الحديث الاحسان ان
ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك والثالث كقول
الشاعر لولا فوارس من نعم وابرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
انتهى قوله ضرباً ان نكرة ومعرفة انهم كلامه انه لا واسطة بين المعرفة
والنكرة وهو كذلك وزاد بعضهم قسما ثالثا وهو الاسم المحاكي من ال
والتنوين كل وما والصحيح عند المصنف انهما نكرتان قوله جنس
لم يرد بالجنس هنا المصطلح عليه اهل الميزان وهو انه المقول على
كثيرين مختلفين بالحقايق بدليل تمثيله برجل بل اراد بالجنس
ما يشمل النوع لان رجلا عند اهل النطق يسمى نوعا لا جنسا قوله
ستر انما يجب لانه اصل الضمائر كما قاله الرضي فانه قال اصل الضمائر
المستتر المرفوع ولا يستتر من الضمائر الا المرفوع قوله فحتمها
اي ما ينبغي ان يكون عليه قوله الضمير ويسمى عند البصريين
ايضا بالمضمر وهو الجاري على القياس اذ هو اسم مفعول من اضمرت
ويسمى عند الكوفيين كناية وتكنيا قوله وهو اعرف السنة اعرف
المعارف اسم الله تعالى ثم الضمير العايد عليه ثم بقية العارف
على الترتيب الآتي قوله دل اي وصفا فخرج بذلك لفظ متكلم
فانه دل على متكلم ولكن لا بطريق الوضع وخرج بذلك نحو

قولك

قولك لمن اسمه زيد يا زيد افعل كذا لانه لم يوضع لذلك
وكذلك نحو قول من اسمه زيد زيد فعل كذا لما ذكر ولا ترد حروف
المضارعة لانها انما تدل على التكلم والخطاب والغيبة قوله لانه
والجار في مثل هذا متعلق بمحذوف تقديره وانحصر لانه وقال بعضهم
انه متعلق بالنسبة التي في الكلام من غير اعتبار لفظ والتقدير ثبوت
كونه قسمين لانه الخ قوله بفعل الغايب يستثنى من ذلك الامثال
الاستثنائي فانها وان كان فاعلها ضمير غايب فانه مستتر وجوبا قوله
لا يستتر بنفسه او رد عليه لفظ هم فانه يكون متصلا نحو ضربتهم
ومنفصلا نحو هم قاموا واجيب عن ذلك بما قاله الرضي بالضمير في حال
الاتصال هو الها فقط وحال الانفصال هو الحا واليم قوله نواقعه
جمع موقع اي اماكنه قوله الا في محل الرفع اي بطريق الاصالة والا
فقد تقع في محل الجر بطريق العارية سمع من كلامهم ما اماكانت ولات
كان قوله لان الخ وكذلك ماكان في معنى الاخوات قاله انا وكذلك
لو كان متقدما على عامله نحو ايا ك نعبد قوله ثم استثنيت الخ قد
يقال الاستثنا ثاني كون ما ذكره قاعدة لان القاعدة عند هم قضية
كلية تنحل منها احكام جزييات موضوعها ومعنى كونها كلية
انها محكوم فيها على كل فرد فرد واجيب بان الاستثنا انما ينافي
القاعدة اذا كانت قطعية نحو الله بكل شي عليم اما اذا كانت ظنية
كما هنا فلا ينافي ما ذكر انتهى قوله واليها اعرف انما اشترط
كون الاول اعرف لان الثاني لا اقتضاء عنده عليه في تبعيته ولا
في خوف لبس بخلاف ما لو كان اعرف من الاول ومساويا فانه بانف
من تبعيته له قوله لان الخ تبعية الاعرفية الضمير مع قطع النظر

عن المثال لان الثاني الاول ليس فيه الاضمير المتكلم والغائب
قوله الفصل الخ انما كان الفصل اخص لان الضمير فيما ذكر
خبر وحق الخبران ينفصل قوله واختار بن مالك الوصل اي
لانه الاصل قوله ما اي اسم وهو جنس وقوله علق على شيء
بعينه فصل اخرج النكرات وقوله غير تنا ولما شبهه فصل
ثان مخرج للضمائر والاشارة زاد في شرح العمدة اول الخ الهاء في
قوله وهو ما علق على شيء بعينه قال وقولنا في اول احواله
خرج بذلك ذو الاداة كالرجل والاضافة كغلام زيد انتهى قوله
علق اي المراد بتعلقه عليه تخصيصه به بحيث يفهم منه عند
الاطلاق وهذا معنى الوضع عندهم وقال بعضهم لعله انما عدل
عن التعبير بالوضع الى التعبير بالتعليق لانه لو عبر بالاول لم يشمل
الاعلام المنقولة لانه انما يتناول ما وضعه الواضع الاول قوله
علق انما لم يقل وضع ليلا يكون خاصا بالاعلام المرتجلة قوله
غير متناول ما شبهه اي بوضع واحد حتى يخرج عنه الاعلام
التي عرض فيها الاشتراك وقد يقال لا يحتاج اليه لان كونه
غير متناول لما ذكر انما هو بالاعتبار وضعه فيعم الاطلاق
عليه قوله تشخصيه اي تعيينه قوله للاسد اي لحقيقة
الاسد قوله للتغلبي اي لحقيقة التغلب قوله للذيب يعني
لحقيقة الذيب قوله هذا السامة لكن استعمل في الماهية
لحقيقة او في فردها من حيث وجودها فكذلك او فيه من
حيث خصوصه فيجاز قوله انجع وقع في بعض النسخ اجراء وهو
اولى لان الشجاعة ملكة تحمل على الاقدام والاحجام او ملكة

تحمل

تحمل على الدخول في المعارك والغموض في المهالك فهي خاصة
بالعقلاء وحيث وقعت هنا فالمراد بها القوة والشدة قوله كما
تقول الخ لكن اسامة وثعالة تفيدان على الماهية بجوهر لفظهما
والاسد والتغلب يدلان عليها بواسطة الالف واللام وقوله اي صاحب
الحقيقة الخ راجع الى قوله اسامة اشجع من ثعالة قوله ولا يجوز
الخ التحقيق جوازه قوله ومركب في كون المركب من اقسام العلم
يجوز اذ هو كلمة والكلمة من المفردات اللهم الا ان يريد بكونه
مركبا اي باعتبار الاصل قوله كبعلك بعل اسم صنم وبك اسم صاحب
البلدة فركب الاسمان وصارا سما واحدا للبلدة المخصوصة قوله
بني على الكسر اي على الافصح والا بعضهم يعربه اعرابا لا ينصرف
قوله بضمته بفتح الضاد والقياس كسرها وانما فتحت تبعا
تبعا للمضارع والصاحوض من الواو والوضيع الدنيء من الناس
انتهى من شرح التوضيح قوله وتاخير القلب انما وجب تاخيره
القلب لان القالب في الالقاب ان تكون منقولة فلو قدم القلب
لتوهم ان المراد به معناه الاصلي مع انه غير مراد وهذا التعليل
لا يجري في الكنية لانها لغة قد تكون منقولة فيجب تاخيرها
وبه اخذ بعضهم وخير بعضهم بين تاخيرها وتقديمها قوله
مضافين فيه يجوز اذ العلم مجموع المضاف والمضاف اليه فالمضاف
لجزء العلم جملة قوله تابعا للاول ويجوز قطعه عن التبعية
لما يرفعه خبر المبتدا محذوف او ينصبه مفعولا لفعل محذوف
ويجيء ايضا في الفرد بن كذلك خلافا لجمهور البصريين قوله
اتبعي اي لانه لا يخرج الى تاويل بخلاف الاضافة فانه فيها تاويل
وبصارة اخرى اي اجره اي على القياس لانه يلزم على الاضافة

اضافة الشيء الى نفسه لو لا التاويل قوله اكثر اي في الاستعمال
قوله وذي واصلها ذا فابدلوا الالف ياء وكذا في الباقي قوله
اسم الاشارة واستفيد من هذا ان يقال اسم الاشارة ومن المتن
ان يقال الاشارة قوله فالمفرد اي حقيقة كهذا زيد او حكما
كهذا الفريق وكذا يقال في المفرد المونث قوله اغربها اي الغريبة
من بينها وليس المراد انها اكثر غرابة لان هذا يقتضي ان يكون
فيما عداها غرابة وليس كذلك قال الصفتي في حواشي
التسهيل وردت في نسخة ذات بالكسر قال وان صح ذلك فهو لغة
المساكنين وانما المشهور ضمها قوله اغربها اي الغريبة منها ولا
يصح ان تجعل التنوين عليها بابه لانه يقتضي ان يجمع اسما الاشارة
فيها غرابة وليس كذلك قوله بالقصر اي ساكنا بالقصر قوله
ثلاثا سكنا لان اي ذي لو نطقا اسم اشارة واسم موصول ويجمعهما
صاحبه قوله تذانك اي بهذكر اعم ان المشار اليه مونث وهي
العصا واليد لان المخبر عنهما مذكر وهو برهانان فجاز مراعاته
قوله الذين في تمثيله نظر لان الكلام في اسما الاشارة والذين
من الاسما الموصولة فلا مناسب تمثيله لقوله تعالى ان هذين
لساحران قوله اولي بالقصر وقد يمد كقول الشاعر اولي الله
العلم الاولا كأنهم سيوف اجا والبين يوما صقالها وحكمت
العنه على لغة القصر لانها مجهولة الاصل قوله الموصول وسمي
ايضا سهما وناقصا وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء
بغيره اذا جعله من تمامه قوله في وصف يشترط ايضا ان
تقصد بالوصف بعدها الحدوث فان قصدت الثبوت كانت
حرف تعريف كال في المومن والكافر ويشترط ان لا تكون للعهد

الذكور

الذكر فان كانت كذلك كانت حرف تعريف كما في قولك رجلي
ضارب فاكرمت الضارب قوله طبق الموصول اي في لفظ ومعنى
او لفظا لا معنى او عكسه ليدخل في ذلك ما ياتي من انه يجوز مراعاة
لفظ من ومراعاة معناها قوله بحذوفا اي وجوبا ان كان التعلق
عاما وجوازا ان كان خاصا ولم يدل عليه دليل قوله وعايد احترز
بذلك عما انتفى الى جملة دون عايد نحو ان واذا فلا تكون موصولة
وهو كذلك والمراد بالعايد هنا الضمير او خلفه وهو الاسم
الظاهر قوله المذكور لو قال للمقابل للمونث لكان اولى لانه يطلق
على الله وهو لا يقال فيه مذكر ولا مونث بين العاقل وغيره
فالعاقل واضح وغيره نحو الحمار الذي ركبته قوله والاولى
بوزن الصلى وبرسم بغير واو وقاله المصنف في حواشي التسهيل قوله
اوانا ذا وعلى الاتي من الحمر الاهلية قوله وما اشتركوا فيه
نظرا للمناسب يجمع ما لا يعقل وما اشتركوا فيه بغير ميم قوله
كالحسن الصحيح ان قال في الصفة المشبهة حرف تعريف كما
ذكره المصنف في غير هذا الكتاب وقال ان القول بخلافه ليس
بشيء قوله كالصاحب اسم لصاحب الملك قوله خبيرة
اي بطريق الاصالة لكونها جملة خبيرة مشتملة على اسناد اما
هو على طريقة ما ذكر وان لا فما اشتمل على اسناد يستحيل
ربطه بخبر اذ هي كالجزء من الموصول قوله محتملة الخ او مع
قطع النظر عن قايلها وعن سايرة المخصوصات فيدخل في ذلك
خبر الله وخبر رسوله ونحو قولك الضدان يجتمعان اولا
يجتمعان والمراد بقولهم انها محتملة للكذب انها موضوعة
للكذب بل المراد انها اذا اطلقت واريد المعنى جواز العقل

فيها الكذب قوله ولا جا الذي بحكمه وكذا يقال في نحو جا الذي
غدر الله له فان قصدت به انشا الدعا لم يجز وان قصدت به الاخبار
جاز قوله في اخراده اي في تذكير وتانيثه ولا فرق في المطابقة
بين ان تكون في اللفظ والمعنى او في احدهما لما تقدم انه يجوز في
بعض الموصولات مراعاة لفظها ومعناها مرفوعا ولا بد ان تكون
مبتدا فلا يحذف الفاعل ولا نائبه نحو جا الذان ضربا بالبنا للفاعل
او للمفعول وكذا اسم كان ونحو لكل ويشترط ايضا ان يجر عنه بحرف
فلو اخبر عنه بجملة لم يجز حذفه لان الباقي لا يصلح ان يكون صلة فلا
يكون فيما بقي دليل على ما حذف قوله او منصوبا ويشترط فيه ان
يتصل بناصبه وان ينصبه فعل تام او وصف في غير صلة ال وان
يتعين فان فقد شرط لم يجز حذفه فلا يجوز الحذف في نحو جا
الذي ضربته في داره ويشترط ايضا ان لا يكون متبعا فان اكد
او اتبع لم يجز حذفه نحو جا الذي ضربته نفسه او اخاه قوله
بالاضافة اي بسببها فلا ينافي ما صححه المصرح من ان العامل الجر
المضاف لا الاضافة قد اراد بالاضافة المضاف قوله اي ما كنت
جاهلا تديقال كيف جاز حذفه مع انه معمول المحمول فتقر ناقص
قوله اي سواء انا قدره مجرورا لاضافة منصوبا لانه استوفى منصوبا
لغيره فلا يكون منصوبا لفعله قوله تفاصيل هو من جموع الكثرة
فقاعدة وصفه بكثرة دفعا توهم انه اريد القلة او انه افاد كثرة
غير ما استفيد بجوهر اللفظ النهي قوله استقر هذا تمثيل لا تقييد
فيجوز تقديره كان او ثبت او نحو ذلك وهذا اذا كان كونا
عاما اما لو كان كونا خاصا فيجب ذكره نحو جا الذي ضحك في
الدار ما لم يدل عليه في الموصول نحو ما تقدم عن الكسائي قوله

والا

والاحتجاج لهذه المذاهب الى قال ابو حيان وهذا الخلاف لا ينبغي
شاو لا ينبغي التشاغل به قوله لتعريف العهد اي تعيينه قوله
العهد اي الحضور قوله لان العهد اما ذكري وضابطها ان يتقدم
لمصحوبها ذكر صريحا او ضمنا فالاول واضح والثاني نحو قوله
تعالى وليس الذكر كالانثى فالذكر تقدم له ذكر ضمنا وهو قوله
ما في بطني محررا فانهم كانوا يجعلون الذكر لا الانثى فايدة الذكر
بالنسبة عند الانضات والمكسورة صلة المركب عند النسيان
وذا المضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما اثنتان حكاه
الماوردي في تفسير سورة البقرة قوله لتعريد الجنس اي تجريده
قوله وخلق الانسان ضعيفا وفسر ضعفه بما لا يتمالك عن
شهوته قوله الغرا وهو يغتر الوحش اي من صاد يغتر
الوحش فكانه صاد كل الصيد او لا شيء من الصيد اصعب منه في صيده
قاله المصنف وغيره وقال صاحب نور القبس الغر الجار الوحشي
والجمع الغراش جبل وجبال وفي المثل كل الصيد في جوف الغرا قاله عليه
الصلاة والسلام لابي سفيان بن حرب يتالفه بذلك كذا قاله
بن عبد البر واصل هذا المثل ان جماعة ذهبوا للصيد فصاد واحد
ظبيا والاخر ارنبا والاخر حمارا وحش فاستبشر صاحب الظبي
والارنب بما ناله وتطاول قوله على صاحب الحمار الوحشي فقال
كل الصيد في الغرا الذي ظفر به يشمل ما عند كما وذلك انه ليس
فيما يصيده الانسان اعظم من حمار الوحش ثم اشتهر هذا المثل
واستعمل في كل حاو بغيره وجامع له قوله لغة حميرية اي
وتقدم من طي قال الزجاج في حاشيته على ديوان الادب حمير
يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث من البر الا ان الحمر

ابدلوها في الصوم والسعوا وانما الابدال في البر فقط وربما وقع
قلب اللام الدغمة في اشعارهم كقوله ولم سلمة انتمي ومن خير من
يبدل الهمزة ها فيقول ها الرجل فالراجل قوله اغرت الخ في الاستدلالة
بذلك نظر لانه يجوز ان يكون ما ذكر بدلا او عطف بيان واجيب
امتنع كون الصفة اعرف من الموصوف لان الحكمة تقتضي تقديم
الاعم والاهم الاعرف قوله المبتدا والخبر جمعهما في باب واحد
لملازمتهما غالبا وتسميتهما بالمبتدا والخبر هي المشهورة وسيبويه
يقول المبني والمبني عليه واهل المنطق يقولون الموضوع والمحمول
قوله الجرداي حقيقة او حكما فدخل في ذلك الجر وبحرف الجر
الزايد وشبهه نحو بحسب درهم وبحوربه رجل قايم افاد ذلك
فان الزايد وشبهه لما كان ضعيفا كان وجوده كلا وجود قوله
الصريح والمؤول المراد بالصريح هنا ما لا يحتاج في كونه اسما
الى تاويل ويقابله المؤول فسقط ما بعضهم هنا من اعتراضه
بان الصريح ما يقابله الكناية والمؤول يقابله الظاهر لانه اصطلاح
اصولي قوله واحد اثنان الخ واسما الاعداد في نحو هذا سمية
من جهة ان فيها شبها للحرف وهو التشبه الاهمالي وهو كونها
لا عامله ولا محموله قوله المسند لم يقل الاسم لان الخبر قد
يكون جملة وقد يكون ظرفا فعبر بالمسند ليشمل ذلك كله
قوله الفاعل اي او نايبه لكنه اكتفى بذكر الفاعل عن نايبه
وقد قال عبد القاهر ان نايب الفاعل فاعل قوله اي عم
اي افاد العموم بان كان موضوعا لذلك كلفظ كل واسما
الشرط ونحو ذلك او كان العموم مستفادا من غيره كوقوع
النكرة في سياق النفي ونحوه انتهى قوله ولعبد مومن

مذهب الجمهور ان المسوغ فيه تخصيصه بالوصف ومذهب ابن
الحاجب انه العموم وقال الزركشي في تذكرته المسوغ عنده لا مر لابتدا
قال بعضهم وهذا اولى لانه لينطبق وسابق قوله وخمس صلوات الخ
وخمس مبتدا وجملة كتبهن الله خبره ولا يلزم تعلق قوله في كل يوم
وليلة لاحتمال ان تكون خبرا بعد خبر ويجوز ان يكون كتبهن اسم
صفة الصلوات وعلى كل هو خبر وقوله والحكم على المجهول لا يفيد
قد يشكل على هذا بان الفاعل ايضا محكوم عليه ولم يقولوا فيه
ما ذكروا انما هذا التعليل لا يقتضي خصوص التعريف بل يكون
المبتدا معلوما ما وجه يفيد الحكم عليه بنسبة واجيب عن الاول
بان الفاعل لما تقدم عليه فعلا وتسببه كان ذلك مقتضيا للتخصيص
واكتفوا فيه بذلك بخلاف المبتدا لكن يرد على هذا الجواب انه يقتضي
صحة وقوع النكرة مبتدا مطلقا مع تقدم الخبر وليس كذلك
فانه لا يصح في دار رجل ونحوه والاستفهام يعني لانكار والحصر
فانها لا تتم في بساتة قوله نقيض النفي ما زاد على العقد حتى
يبلغ عقدا فوقه من العدد وياؤه مشددة وقد تخفف وهو
من نافٍ ينوفُ اذا زاد والمراد به هنا ما كان من مرتبة الاحاد
قوله فلم يتامل اي لانه قد يخفى تنزيلها على العموم والخصوص وفي
الصفة التي خارجة عنهما قوله لها رابط انما احتاجت الى الرابط لانها
في الاصل كلام مستقل فاذا اريد جعلها خبرا كالمراد هنا احتيج الى الرابط
بربطها بما اتفق قوله جملة فايدة الحمل الخبران يكون مفردا او تكون
جملة وذلك نحو زيد قام ابوه فان قدرت قام خبرا وابوه فاعله
كان من الاخبار بالمفرد وان قدر خبرا وابوه مبتدا موخرا كان
من الاخبار بالجملة قوله وهو لاصل انما كان هو الاصل لانه وضع للربط

ولهذا ربط مذكورا كما مثل ومحذوفا كما في قولك السمن منوان بدرهم اي منوان منه قوله والحاقه خبر هذا احد امرين ويجوز ان يكون الحاقه مبتدأ وما خبره ويرجع الاول بان الصاد عوض التقديم والثاني بان الخبر قوله العموم ان اراد بالعموم الشمول الاستغراقي فقد قال الرضي الحاجب انه غلط لانا نقطع بان القائل نحو العبد صعيب لم يقصد مدح جميع افراد الجنس وانما اراد ما يطابق هذا الفرد المخصوص واولى منه ان يقول المراد بالعموم صدقه عليه قوله الله يجوز نصبه على الاشتغال ويجوز رفعه على انه بدل من محل اسمها لان محله الرفع على الابتدا او خبر لا موجود محذوف تقديره موجود او في الوجود وانما قدر ذلك ولم يقدر ممكن او في الامكان كما هو الكثير ليقع لفظ من يقدر على ادلة نفي الامكان ونفي الوجود وغيره واحدة الثاني اسهل فلذلك قدر قوله ظرفا او مجرورا بشرط في وقوع الظرف والجار والمجرور خبرا ان يكونا تامين اي تتم بهما الفايدة مع قطع النظر عن المتعلق المحذوف وانما قصصنا ضدها كما لا يخفى انما ذكره وان كان في غاية الوضوح اشارة الى الرد على من اعربه قائلا بالظرف بعد الا تبعا لبعض عند الكوفيين والى الرد على من جوز عمل الظرف وان لم يعتمد قوله محذوف اي وجوبا ان كان عاما كما مثل به وجوازا ان كان خاصا ودل عليه دليل وقد يظهر وان كان عاما كقوله وما ثمت لدي بحبوحة الهون كما من وادم يدل على الحاصل ليل وجب ذكره قوله وجوبا بعني ان كون الخبر عاما قوله اختيار جمهور البصريين وهو الراجح عند الحذاق قوله مفردا لانه بتحصل النسبة الى المبتدا والمستند اشي واحد والاصل في المسند ان يكون واحدا قوله ولا يخبر بالزمان اي لانه لا فايدة

فيه قوله متناول بفتح الواو والمشددة اي مصروف عن ظاهره قوله جوهر الجوهر ما يقوم بنفسه والعرض ضده والمراد بالجوهر هنا الذات ويعبر عنها بالعين وبالمجة قوله دون الجوهر اغا امتنع ذلك لعدم الفايدة اذ ذوات الاسنيرات في جميع الازمنة فلا فايدة في الاخبار عنها بامر مخصوص قوله ويبغي ان يكفي كقايته بان يكون مع الوصف كلاما كما ان المبتدا مع الخبر كلام وليس المراد انه هذا الوصف له خبر وحذف وسد مسد الخبر خلافا لمن وقع لبعضهم قوله في تاويل الفعل يوخذ منه انه لا يصغر ولا يضاف وهو كذلك ويحمل قولهم الاصل في المبتدا التعريف على غير هذا او ما كثر اغا جاز تعدده لان الخبر حكم والكلم يجوز ان يتعدد على الشي الواحد قوله مبتدات لو قال مبتدا كان اولى لكنه جمعه باعتبار تعدد الاخبار قوله كانت المرضعة الاخبار يجوز هذا اغا باعتبار المعطوف بناء على ان الاخبار والانشا فحين يعرب الاول خبرا والثاني معطوفا عليه قوله حلوا حامضا بمعنى مز حامضا سيبويه قوله ولا يتم الخبر به الخ وكهذا التعليل امتنع توسيط المبتدا بينهما وتقدمها عليه وعطف احدهما على الاخر وتوقف شيخنا ومنع تعدد الخبر الواحد لا يمتنع تعدده الا لمانع وما المانع هنا قوله مز قال في القاموس وزرصان مز بالضم بين الحلو والحامض قوله لاد انه الخ اي وهو لا يعود الا على ما استثنى والمستثنى منه عند سيبويه مرفوع وليس هذا امتناعها قوله بحكومة مالك فلم تكره مبتدا عنده ومالك خبره وهو معرفة وعوا قصد بها حلاتمه ابو محمد مبتدا خبره وهو نكرة وابو حبر وهو معرفة خبره قوله فان قلت التقديم ايضا يودي الى التباس الخبر بالحال اذا نعت النكرة اذا قدم عليها يعرب حالا

وقد مشى في الايضاح على ان الاعمال ارجح ومشى
على المساواة هنا كما في المتن
يجوز الاهمال هذا هو الصحيح وجور بعضهم
الاهمال ولا فرق على الصحيح بين كون المتقدم محمول
محمولها اولا لاعتراض الاخره هذا
التعليل لبات في نحو لنعلم اي الحزبين احصى
اذ لم يتعرضوا تعترض بينها وبين محمولها
بشيء اذ احد محمولها هو الماتي ولا مر الابتدا
فان قيل العلة في المعلقات اختصاصها بالجمل وهذه
تدخل على المفردات نحو ارين زيدا القائم فلنا هذا على
خلاف وضعها اذ حقها ان تدخل على الجمل لكنها خلعت
عن محلها الاصلي هي التي الخ وقيل هي التي فقد رجحها
فهي كالتي المعلقة في البيت وما كنت الخ ونازع في
المغني في الاستشهاد به بانه يحتمل ان تكون تامة زيدة
والكاف مفعول وموجعات معطوف عليه ويحتمل
ان موجعات منصوب بفعل محذوف اي ولا ادري
موجعات ويحتمل انه اسم لا وخبرها محذوف اي
موجودة الفاعل هو لغة من قام او حد الفعل
مرفوع ابهم الرافع ليكون كلامه خاريا

على الاقوال في رافعه والصحيح ان رافعه ما اسند اليه من فعل او شبهه وقبل رافعه الاسناد وقبل ما اسند اليه والا وما ذكره من رفعه هو المشهور وورد فعله ومرفوع المفعول كما في قوله لم يمنع الرجاء الخ وهرق الثوب القوب المسار وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وورد رفعهما كما في قوله تعالى ان ترك من هلك امرؤ ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو هلك امرؤ مستتر في محل رفع وليس له ولد جملة فعلية في محل رفع صفة لامرؤ وله اخت فلها نصف ما ترك معطوف على ما قبله وهو مستتر في محل رفع وفلها نصف ما ترك مرفوع بالالف بدل على عطف على ما قبله وتلحقه الف الحقت علامة علامة التانيث على اللغة الفصحى دون علامة التثنية والجمع لان هذين لهما علامة في اللفظ فاستغنوا بهما خلاف المونث فانه قد يلتبس كزيد المرأة فالحقت لتدل على ذلك وانما الحقت عامله وان كان حقها ان لا تدخل الا على الجمل لان الفاعل كالجزء من فاعله بدليل تسكينه في الاحراد التقلية وكان ضمير رفع متحركا الاجهى التصحيح الخ يستثنى من ذلك فانه يجوز فيه نزلت وترك البابون والطلى فانه يجوز فيه قامت وقام الطلحات وليس في مفردها الا التذكير او المعام انما جاز حذف فاعل المصدر دون حذف الفاعل الفعل لان حذف الفاعل يخل بالمصدر حذف الفاعل يخل بالفعل لان الفعل خصد فيه النسبة بين الفعل والفاعل بخلاف المصدر اسند اليه فعل لم في بعض النحاة بين اصلي المحل والصيغة لبحتر زيد ذلك من الفعل الواقع خبرا وعن الفعل

سناد

للبنى للمفعول فانه الاصح ان صيغة المبنى للمفعول فرع صيغة
المبنى للفاعل وقيل كل صيغة براسها اوصول به لو قال
اوساوى معناه كان اعم يشمل الظرف والجار والمجرور واضع
هنا اى جاعل صيغة الواقع منه وبهذا دخل نحو فوقك ما
ضربه زيد فانه جاعل طريقة وقوعه اوبقال ان المبنى
فرع الاتيان وخرج فيه نظر فانه قايم انما هو مسندا الى
الضمير المستتر فيه لكن انه انفك في الخارج ان الضمير هو زيد
وانما المسند الى زيد هو القيام والضمير المستتر فيه فهذا القيد
لاغ لاحاجة اليه ولا يحتمل عامله الحروانما الضمير الفعل علامة
التانيث كما يابى مع انها فرعا لافراد لانه للحقيقة علامة
المتبوعة والى استعملوا بذلك عن لي انها خلاف المونث
فانه قد لا يكون فيه علامة تانيث كزينب وهند ينعاقبون
اى تاتى طايفة بعد طايفة وخرج بعضهم على هذا اللغة
قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا والصواب خلافه بدل
الذين بدل من واو اسروا او مبتدا والخبر قيل خبر لان هذه لغة
ضعيفة فلا ينبغى تخريج التنزيل عليها للواحد الاربعة
ظاهر كلامه انه لا يطرد فى عموم هذه المواضع مع انه يطرد
فى هل نضرب من يازيدون وهل نضرب ياهند اللهم الا ان
يقال هذا حذف لدليل فكان بمنزلة الموجود ويرد ايضا

نحو

نحو قام زيد وقعد الا زيد اذا اريد قدرت زيدا فاعلا
باحدهما فان فاعل الاخر يكون محذوفا لدلالة ذلك عليه ولا
يقدر بعدها لانها مشغولة عنه انتهى مسبقة اى
مجاءة بل عامله اى فتح بعده حقيقة او حكما ليدخل
في ذلك الضمير المستتر فانه بعده حكما لا حقيقة كضربت
زيدا اعترض هذا بان المفعول في مثله يجوز تقدمه
على الفعل والفاعل فيقال زيدا ضربت واجيب بان المراد
تاخيره عن الفاعل فقط اذا كان محط بعد الفعل ولا اشكال

ل

وورث اى في العلم والنبوة والا فالانبيا لا يورث ضربت
موسى اعترض جعل تا التانيث قرينة تا بهم غير والغريبة
بانه اريد بالاول الوضع وهذا الدلالة على تانيث الفاعل
فكيف تكون قرينة واجيب بانها موضوعة لتانيث المسند
اليه من حيث هو لتانيث هذا المفرد بخصوصه فهو
قرينة بالنسبة اليه اوضرب موسى العاقل اى ينطق
بالبعثة في هذه منصوبا فان قيل لعله انه بعث منقطع
فلا شاهد فيه قلنا هو احتمال بعيد فلم يعتبر ولان ابقا
في نحو ضربت موسى سلمى يحتمل ان موسى علم المونث
فلا يكون التانيث قرينة قلنا هذا احتمال بعيد ايضا
اوضرب موسى العاقل لانه تيسر بانعت ولا يقال

انه نعت مقطوع لان الاصل عدم القطع وبعبارة اخرى لان القطع
خلاف الاصل والرابط بينهما العموم الا ترى انها ليست للجنس
وليس في فاعل نعت وبيد للاستغراق كما يفيده ظاهر كلامهم اللهم الا ان
بالعموم العدد اي انه صادق على علم وعلى غيره فلا اشكال
اي يترك ولا يذكر وليس المراد انه وجد ثم حذف وقوله في احكام
اي في جنسها اذ من احكام الفاعل الرفع القابل لا يمكن ان يكون من
نائبه منصوب به هل المفعول توسعا حكم حكم غيره في
كلام المصنف ما يدل على التسوية بينهما ويفهم ايضا مما سبق
به مصرحا ما سوا كان مضمونا قبل ذلك او لا نحو بكرم فان ضمته
التي هي صريح حال نيابته للفاعل هي ضمته حال بنائه للمفعول والحاجة
الى تقدير واو الها وانجلاب ضمة غيرها وبكسر اي ينطق به مكسورا
نحو شهد بحيث لو جعل فان كسرة الخ فيه حال البناء للمفعول هي الموجودة حال
بنائه للفاعل ولا حاجة لتقدير واو الها وانجلاب كسرة اخرى اجتمع
المشتق هو للرجل على الكل والعهد السريع احكام والمتكلم على ذلك
نحو ضربت نحو ضربت عندا اذا كان الاصل ضرب زيد عندا لان
الفاعل مذكر محقق التذكير ولم يثبت ذلك لنائبه لان المراد حكمه
الفاعل في الجملة المذكورة المركبة من جملة الحكاية ان يرفعه الامر
واسم الفعل والظرف ونحو ذلك لا يرفع لكن يثبت ذلك لنائب الفاعل
باب الظرف المراد علم بتخصيصه بعدة الا ترجمة ان غيرها اثبت
كالحال والتمييز كان والمفعول معه ولم وهو كذلك

نائب الفاعل

خبر

منصرفا

واجاز بعضهم نيابة الظرف غير المتصرف بافتياتها على نصبه نحو
جلس عند زيد والقياس جوازه في المصدر وان لم يجز نحو جلوسا
المخالف فيه ان لا يكون الا انا اشترط ذلك لان الفعل الذي هو
اصل المواصل يتوقف تعقله على الفاعل فكان تعلقه به اشد
من غيره وعبارة ما فيه الموضح ان اقامة المفعول الثاني مع وجود
الاول خلاف الاولى وذلك جائز قال في التسهيل ولا يقع المفعول الثاني
من باب علمت والثالث من باب اعلمت والمتعول لم والمفعول له كذلك
قال في التوسيط لان المفعول الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول
لكونه مبتدا وخبرا في الاصل فلو وضع مقام الفاعل فكان مسندا
ومسندا اليه في جملة واحدة وهو غير جائز وكذلك المفعول له نحو
ضربت زيدا تاديبا لا يتوجه عن الفاعل لان التاديب مشعر بالعلة
والرفع لا يشعر بها وكذا المفعول معه لا يتوجه من الفاعل لانه لو ناب
بغير واو خرج من المفعول به وهو لا يكون الا بعد الواو ولو ناب
مع الا او المنزل منزلة معطوف به ون معطوف عليه ولم يذكر
الحال والتمييز مع انهما لا يتوجهان من الفاعل لكونهما بعضان من متعلقه
كالمفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعول انتهى بمعناه

باب الاشتغال

يعني اولم اي ان لم يكن مضمونا في الاصل والا بقي عليه وكذا يقال في
قوله وينتصب في المضارع مثل قوم قال مثل كان اولى ليخرج ما كان
مفعلا ولم يقل نحو عمرو وصيد فانه لا بد فيه مما ذكره

يمنعون اعمال الثاني اذا كان الاول مقتضيا للفاعل والثاني مقتضيا للمفعول ٢
لافضائه الى حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر وقد صرح ابن مالك في شرح الكافية
وقال ابن الحاجب ان العرب يمنع اعمال الثاني اذا كان الاول مقتضيا للفاعل والثاني
مقتضيا للمفعول لافضائه الى حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر ويجاب ان يجاب بان
المراد الاخلال اي في الجملة اي في بعض الصور لان عود الضمير للوفي
دليله نظر لانه يقتضي خصوصا ولا اضمار بل كان يصور ان ما في به اسما ظاهرا
او ضميرا مؤخرا فدليله لا ينتج مطلوبه الملكاوي الجد وبدل على هذا قوله
فيما بعده ولكنا اسعى لمجد مؤثل وقد بلغ المجد المؤثل المتأني ولكنه

باب المفعول

ابهم التناسب لعربي كلام على الخلاف في ناصبه والصحيح ان ناصبه
الفعل المتعدي او شبهه المطلق اي الذي لم يقيد بجار من حروف واسم
المفعول به والمفعول معه لجر معه قومه والصحيح انه مفعول به سببي
مفعول ثاني ومنه انا فعلته بقولي ومنه لان لم احكمه الا توجد في غيره

المفعول به

من المفاعيل ينصب والصحيح انه ناصبه الفعل المحذوف الذي نابت عنه
الياء لا بقائها نفسها منبها مما حوذ من نبهه اذا عبده وذلله
واقحم بعلا اقحم بان بمعنى احسن فحومن اسما الاصداد مشتقا
لزوبس العشيه بالمضاف مطولا ومحذوفا سميتها المفعول به لانه جامعة
هذه حدها فائدة تبني ثلاثة على المضي ولك في ثلاثين الرفع والرفع والنصب
فالاول باعتبار اللفظ والثاني باعتبار المحل والثلاثين
بان ويمتنع ادخال يا عليه الا اذا حذفت ان هذا اذا كان للجماعة

معينة

معينة اما اذا كانت غير معينة فانك تنصب الجزئين الاول بالكحه بالعجمة
والثاني باليا عرضنا بي بلغنا وادي العروض وهو حد المدينة وبينها
بينهما وحدا ما يجمع بدا مان واعراب قولم الا ثلاثا فان مجمعة من الشتاء
واسمها محذوف تقديره انه ولا ناقية للجنس ولا قيا اسمها مبني معها على
الفتح محل نصب وخبرها محذوف تقديره لا حاصل وجملة لا واسمها وخبرها
في محل رفع خبر ان اترى فتحا والاصل الفتح والاستفهام تحضيض جاز
فيه الرفع محل جوار ذلك فيما يكثر فيه ان لا ينادي الا ما هو عدو قلبت
ضمه الاربع لفات يا عدو يا الفتح او يا الكسر وباثبات الياء مفتوحة ضم
الحرف فتقدير لا منادى المفرد ولك في نابعه حيث الرفع تبعا
لهذه الضمة والنصب تبعا لمحل وضعة المنادى في هذه الحالة بناء كما
قال بعضهم لانه عومل معاملة المفرد فاعطي حكمه وقرئ الوصل
هذا انك تقف للمضاف اليه محذوفا منويا المعنى دون اللفظ عنيته
على الفعل تشبيها بالمفرد وقد بينت لك قد يقال لم يبين توجيهه
الضم اللهم الا ان يقال انه بينه بما ذكره من الاتباع من كلامهم ابدال
الياء ما مكسورة هذا خاطئ بالندا فلا يقال ابنة معل كذا وكذا امت
معلت لان الخروج فيها عن ذلك الى وهذه التاء تبنيت اللفظ او هي
موضوعة للتانيث وان استعملت في غيره فتبيحتان اي لما وبهما من
الجمع بدا العوض والمعول عنه وينبغي انه لا يجوز فيه نظر فقد مري
يا بنتي اني اخاف فلجرد ذلك قلب الياء الفا وطريق لذلك ان تقلب

الكسرة فتحة وتحرك الياء بتغيير متحركة ما قبلها فتقلب الفا فتحول
لفظا او محلا اي فتوضع او يتبع ولا يجوز ان يكون مبنيا فان قيل ما
الفرق بينه وبين تابع اسم ان اذا كان صفة فانه يجوز فيه البناء والاعراب
مع ان الكل للمقصود ثم نفي الصفة وكان العامل باقيا ولا كذلك
الصفة هنا ونعتناي الزمخشري اي اتبعها النحويين للطيبة
مبنيا شامل للمبني على الضم كجاز يد او على الالف كجاز يدانا او
على الواو كجاز يدون جاز فيه الرفع اي وهو الارجح كما يشعر به
تقديمه الوارث على الوارث والواو والضاد بعث كلاهما مشتقة
للبواد اي اسم فاعل من جاد العبس جمع عبساء كبيض وبيضاء
وهي الابل البيض ففيه كالكم استعارة بالكناية اي انه يجوز فيه مراعاة اللفظ
كان الاسماء الظاهرة للغيبة ومراعاة المعنى لعروض الخطاب فيها لهذا
فان قلت اما العرف بين هذا او بين ما لو قال من اسمه زيد زيد ضرب
حيث تعين مراعاة اللفظ فلا يجوز زيد ضربت لمراعاة المعنى قلنا
لان في نحو انتم قرينة لفظية وهو ياء تجازت مراعاتها ولا كذلك
نحو هذا الرجال كلهم اي لا فرق بين ضمير الخطاب والغيبة
وتعين فهما انما تعين فهم ان المنادى في الحقيقة انما هو المعت
المذكور بعد ها لكن لما كانت يا والاسم تعان الاني الضرورة
ولفظ الجلالة والجمل المحكية انوا باي ليتوصلوا بها الى ندائها فيه
ال فعينوا رفعه ليعلم ان المنادى حقيقة البجلان جمع بجلة

وهي الناقة الشديدة السير امي واما عطف بيان او بدل او صل
لهما اما تركا لان ما صلح بدلا صلح بيانا قال ابن مالك او هو تابع يقصد لذاته
واغرضه ايوا حيان لانه غير جايز لاختلاف جهتي التعريف لان تعريف الاول
بالعلمية او بالندا والثاني بالاضافة وقال المتم في الحواشي وتوابع اقوى
من ذلك وهو انفصال الثاني بالم يتصل به الاول انتهى فصل
وهو قليل وهو تسمية قد سبق اي الترجيم بتسمية قديمة اي ليست الى اخرين
من النحاة فقال تاكان استغل اهل النار بالترجيم اشارة من ابن عباس
الى قراءة انهم مسعودا لان اهل النار مشغولون عن الترجيم والصحيح ان قراءة
ابن مسعود واردة واحدا جيب بانهم رجعوا الضمير عن ابتمام الاسم
لم يشترط الى اخوا تما لم يشترط فيما مر التاشي ان التاني يجب
الانفصال وان كانت موجودة ولا يضر كون ما هي فيه يصير على حرفين لاعلهما
قبل دخولها ان يكون مشابها لاحد فتحريم صاحب بتقولهم بالجتاح مشاذ
ولا يجوز بد ولو هذا هيلهور ويحضم لحاره له ظلما وفصل الفرزدق
ذكره ابن الشاج واجرا بو جمال فقالوا جزى بكما قالوا احبر ولم يقولوا
حمر وقد جاء قالوا حبلوي من بنت طراي يقتطع المعروف من الكلمة
على ما كان لا تدغن يشتى سكلا يجو معضار وشحاج وبعار فان الاول اذا ادرج
يلحق فاخره وان الحرف الذي قبله ساكن فحرك بالكسر على اصل حركة التقاء
معقول والكسر على اذا اسم فاعل والثاني اذا اخته فان الذي قبل الاخر
ساكن فيجوك بالفتح والكاف كذلك وهو اسم لبنت فلم ينبغ فيها ما كان على ما كان

فصل

اي يصوت صوت حمار وفائدته على ذلك الاخبار وينبغي ان يقدر على الشيء
ان لا يكون محذوفا ومحلا امتناع عمله محذوفا اذا كان عاملا في الممنوك
به واما عمله في الظرف والجار والمجرور فلما فيه من رائحة الفعل لا بطريق النقل على الاصل
فريبا منصوبٌ بفعل محذوف اي تقترب قريبا وجملة يا رجل
وما بعده في محل نصب على انه مقول القول الدرق بالفتح اي نفع الزكاة
والمسيّ بالنصب ولا جمع خفضه لوجود الالف واللام وهي لا تجامع الاضافة
والهمه بالرفع فاعل فبشرطين صرح في المغني بان هذين الشرطين
انما هما لعمل النصب وظاهر انه هنا يجامعه وشرطه ايضا انه لا يوصف
ولا يصغر أو موصوف اي ولو مقدرا ولو محذوفا حيا ما احيلا فان تقديره
يا رجلا طالما لكن قدر دخله الضعف قالوا كل وصف لا بد له من موصوف مقدر
يجري عليه فيلزم عليه ان يكون عاملا دائما ولا قائل به الا في الذي يجاب بانه
انما كتفي بعلم الموصوف المقدر اذا وجد الدال على تقديره نقله بل
قصره بعضهم على السماع الوصف ما دل على ذات مبهمة وحدثي معين
لان الوحدة موصوفة اما الوحدة فانها معرفة لا يعمل وانما تكون معرفة
اذا اريد بالوصف الثبوت والموصولة يراد بالوصف حكمها المذكور
الملاحلا بضم الحاء الاولى وجوز فتحها بمعنى المال والاستقبال انما
اشترط ذلك لانه انما عمل بطريق الحمل على المضارع وهو يكون بهما فانما اشترط
ذلك ليتم مشابهته اياه انتهى والواو والمال اي وكان يحسن قوله جاز
وأبوه بضحك فلا يحسن ترك الواو قبل ابوه اي يقوم وهو محتمل على
موصوف

موصوفٍ مقدرٍ لكن يشكل هذا بان قضية هذا انه لا يتصور تقدير
الاخبال لعدم الموصوف لان كل صفة لا بد لها من موصوف يجري عليه كما صرح
به السعد وغيره الا ان يقال انهم انما يكتفون بالموصوف المقدر اذا
قامت عليه قرينة فينوى تقديره ويحتمل غير ذلك حسبُ لو على قول
الاخفش يكون خبر مبتدا وسط فاعل سدّ مسدّ الخبر حبلا لها الحال
الذرع لمنحار اي لشر الغدر والكبوا بك الشان جمع بايكة واصلها اي
اهل البصرة لانه كان ربيعة المشبهة باسم الفاعل لكن قد يناقش
بانه كالاستعانة من المستعير والتحوال من الحجاج المتغير وقد يقبح عند هم
وسبب ذلك ان اثر الفاعل انما عمل لجريه مشابهة الفعل وهي انما عملت
لشبهها بصيغة اسم الفاعل ولا يتقيد بها مجيئها اي ما عملها فيجوز
الشبه كالمنصوب على التشبيه بالمفعول به اما الظرف والمجرور والحروف فانها
تعمل فيها لما فيها من معنى الفعل فيجوز تقديمها عليها الحدوث
اي الموجود بعد العدم والحدوث عطف تفسير اذ الحدوث هو التجدد
فاعطف حكمه لان المشبه لكي قد يعطى حكم لا يشبّي الجهد
بالنظر الى اصل استعماله وهو ما اذا استعمل به اما لو كان بال فموافق
موصوفه فيبشي ويجمع اه لعلة تصريفية اي وهي استثقال
الضمة على الواو فنقلت الى ما قبلها لكن قد يشكل بان الراجح انما تستثقل
على الواو والياء حو دلو وظبي فالاولى ان يعلل ذلك بانا وجدنا
المضارع على الماضي في اعلال العين فان الماضي فيه مقتضي الاعلال

الصفات نحو ظاهره قد تنبيه لهذا مع قوله ومنع منعوته الخ اي حاشية
الدهر ونه بالرفع على الابتداء لا بتعين ذلك بل يجوز ان تكون مسندا
خبره مما بعده بعينه اي ومراده هو منه انت ونحو الذي اسمه
ويمكن دخول هذا في كلامه بان يراد بعينه حقيقة او حكما وذلك الخ
جواب ثم بقال يلزم على هذا توارد عاملين على معمول واحد خلافا
لكثير من النحويين وقد وافقهم في شرح المنذور يا بابا
المحققين ان مثل هذا منصوب على الحال للتنوين عوض عن الفظ
الواحد ويقال جعلهم انه على معنى بعد بابا ويرد عليه ان مثل هذا لا يشمل
نحو لا يشمل الباب الا خيرا فانه لا يقدر بعد بابا الا ترى
جاز يد فنقول جاز زيد نعته الخ وتخصيص النعت والعين بجواز جرهما
بباء زائدة في فعل رفع او نصب او جر توكيد لزيد ولا تقول الظاهر والمجرور
في محل توكيد لزيد وجمعه على الوزن افعال ظاهره العطف على
افراد فيقتضي وجوب جمع النفس والعين على افعال مع المثنى
وقد صرح هو نفسه في الاوضح بجواز افرادهما وتثنيتهما
لكن الجمع افصح ويليه الافراد ويلي الافراد التثنية انتهى
بالكل عن البعض اي باسم الكل عن اسم البعض
فالاول لقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لان
الجمع قابل للانقسام فيصح ان يقال فسجد بعض الملائكة
الجمع هنا هو المتبادر للعامل لان السجود لا يتبعض

ان

ان يتصل بالمضمر حرج بالضمير الظاهر فانه اذا اتصل به كان نعتا
لا تاكيدا على الصحيح وليخرج ايضا كقول الشاعر بأشبة الناس
بالقمر ويجوز التاكيد بها اي بأجمع وجمعا وافتقر عليها الا لغا الاصل
الموكدات اي المعنوية اما التوكيد اللفظي فيجوز طيه ذلك لكن قيده الرضي بالما
ونحو ذلك نحو قوله تعالى أولى لك فأولى الاية عدة شهور وفي قراءة
عدة حول قال في الاوضح ومن ثم اراد شهرا فقد مرة وعدا ابن هشام بمعناه النعوت
المراد بالجمع هنا ما زاد على واحد كما في قوله تعالى وليكم مبرورون تما يقولون
اي ما بينه ومعفوون ولا تعرب على النكرات والمحل ما مشى عليه في الاوضح
انه متى افاد جاز والا فلا وانما يفيد اذا كانت النكرة محدودة وكان
التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كصمت شهرا كله خلافا لمن توهمه
او عينه البيان هو مصدر بمعنى المبين ونقاع الفاقع للاون الخ
من خرج النصب على التمييز الخ اي فمن قال ان نصبه على التمييز
قال اذا كان تابعا يكون عطف بيان ومن قال ان نصبه على الحال قال انه
اذا كان تابعا يكون صفة عطف بيان لائم جامد كالتمييز صفة لان
الصفة لا تكون الا مشتقة او مؤولة بالمشتق كالحال والاول وهو عطف البيان
كما فهمت المعية وكما في الترتيب وكما فهم عكس الترتيب اي من دليل
آخر فصحح الكاشف وله ومن اوضح ما يرد للورود الزمني ايضا اوضح
مرهفا وهو قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وفي اية اخرى
وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة واحدة فلو كانت للترتيب لزم

عطف البيان

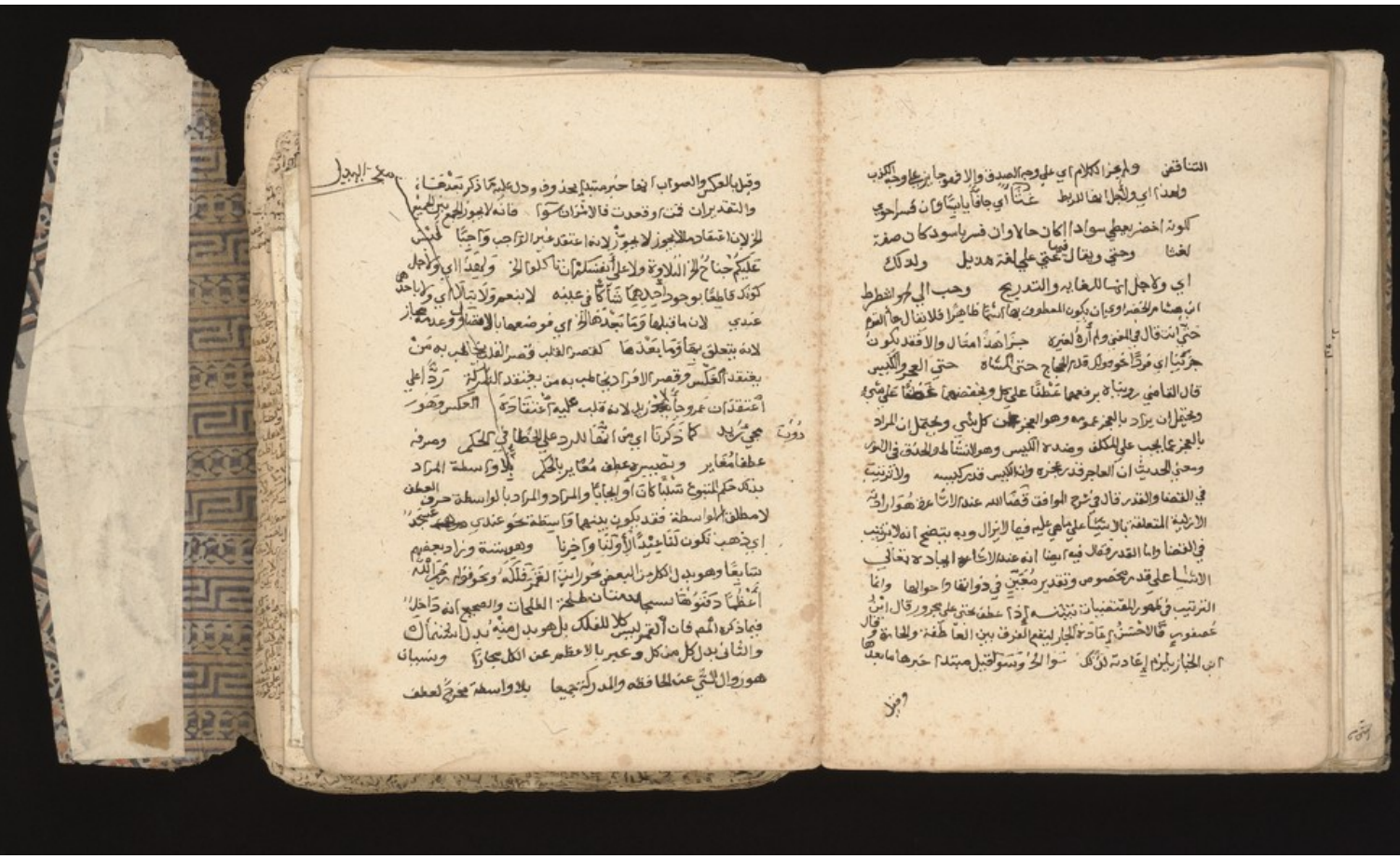

النسق غير صحيح لانه لم يخرج بنفي الواسطة عن عطف النسق الا
المعطوف بل بعد الجواب او امر لان المراد بقوله المقصود بالحكم
الذي الحصر فقصد الحكم عليه والمعطوف عطف نسق بغير بل مقصود
بالحكم مع ما قبله واما المعطوف ببل فتارة يكون مقصودا بالنسبة للحكم
وتارة يكون مقصودا بالحكم بدل كل من كل ويسمى ايضا بدل
المطابقة من لا يعبر دخوله على كل ووجه ذلك انهما ملازمة
للاضافة وهي منافية للالف واللام ولذا قال في بعض ان يكون
الثاني جزأ من الاول وسواء كان الثاني مساويا او اقل او اكثر
هلا فيسة اي تفكه وارتياح بغير الفرحة لعدم انتظام نقل والكلمة
لانه لو كان كله لا ينبغي ان يعبر عنه بالملابسة لانه ملابسة الكل
تقتضي التغاير بينهما عن اي عرض جي الجنان بفتح الجيم هو
القلب واما بكسرها فهو جمع جنة وهي حديقة ذات شجر والبهار
العدد هو لغة الشيء المعدود كالتمر والخبز والنفيس معدوده
المقصور والمحبوط والمنقوص واصطلاحا وضع لكمية الي يوتت
لا يحصل اذا كل العدد وحد وكان متأخرا اما لو حذف جاز التجمان
التذكير والتانيث ومن التذكير الحديث من صام رمضان واتبعه ستا
من شوال فذكر ستا ولذا التقدم نحو عندي رجال عشر فحول عشر
وعشرة دون اي بل رجحت ط وانما اي بعلة اي هو علم
بالمقهور موانع تسمية كل واحد منها ما تعا مجازا قد يكون

ثم سميتها محمدا

ابدلت احدى الياءين باكثر من واحد كقيل بمعنى قيراط وديوان
وقراط بتشديد الثوب والراء يجوز فيها ما لم تعتبر المجهة حتى
كما اعتبر التانيث في هند لان التانيث قوي اذ علامته قوية اذ هي ظاهرة
وهو مقدرة بخلاف المجهة كلها اذ احد بالهند هنا الاكثر فلا يرد الدان
والدنان وخان وتان واي في بعض الاحوال فانها معربة في المذكر
اي حرف للذكر وهو معدول عن حاجر اتاركة بمعنى كونه مبتدا
والخبر جملة للاستفهام وقد للهما معمولة به وفظام فاعل تارك
لما اي لعين ما اذ شرط ان يكون لحوت كامر امس ظرف
تتعلق به نظر لما صرح به في غير هذا الكتاب ان محل الخلاف في امس
اذا لم يكن ظرفا اما اذا كان ظرفا فانه مبني باتفاق من يوم
معين حروفه اي اتى الشهر ايام آخر الليل تكلف يكون من يوم
يوم معين الا ان يريد بذلك اليوم وما اتصل به من الليل
لانها والحرب الاربع الصحيح كما قاله ابو حيان وهو ان هذه الالفاظ
مسموعة من واحد الى عشرة ومن حفظ حجة ممن لم يحفظ
لحمو العرب ضد الرأي والنحويين في قولهم جملة كبرى وخلة صغرى
واجاب عن جميع ذلك في المغني بان افعل المفضل اذا لم يرد به
التفضيل جاز فيه المطابقة وهذا منه ونواس يجمع النوت
بعدها واو الاهوه انتهى من شرح النوضح كستمر وهو اسم
لطيئة من طيا في جهم وقيل اسم جبل كهند وسلمى الثاني

كبد

اذا سمي به والا فرق في الثلاثي بين كونه عارضا او اصليا كذا اراد
سمي به بونث فانه يجوز فيه الصرف وعدمه النخب هو كيفية
نفسانية تابعة لادراك الامور الغليظة الوقوع المجهول لا سبب
له فلا يقال اذ ظهر السبب بطل التعجب سبحان الله وبحمده
انا ابا هريرة رضي الله تعالى عنه نادى النبي صلى الله عليه وسلم وكان هو حينئذ
خلف حبيب فقال له ما منعك ان تجيبني قال كنت جنبا فقال سبحان الله ان
المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا تامة اي غير محتاجة الى صفة من صحي
التعجب الاضافة معنى اللام اي يحق منسوب للمتعجب
لما ذكرناه لهم ويجوز جعله خبرا لمبتدا محذوف اي امري عجب وعلى
الاول خبره قوله لتلك فضية بدل من اسم الاشارة اهر البحر
صوت البعير الكلب اذا حمل له ما يؤذيه ويعجز عن دفعه لا ترتفع
على انه خبر هيه نظرا لان الكوفيين ما يرفعون الخبر حتى يكون عين
المبتدا واما اذا لم يكن عين المبتدا كان الخبر منصوبا على الخلافة ونقال فيه
خبر وهو منصوب ووجهه اي المتصير وقوله وابا اي فعل الخلف
هو الرجل الجافي الغليظ الذكا وشد قولهم ما الله لكن حكي ان القطاع
لم فعلا وهو قولهم لصحة الشراء اخوذ فعليه لا شذوذ وفيه انتهى
شنظاط هو لعن مشهور من بني منبه وهو بكسر الشين المعجمة
وفتحها وبالغاء المجتنين وفي الفاء هو استيصال
الموجود لمي الالمي هو الذي في شفتيه سواد كوجه المراد

مبحث التعجب

مبحث الوص

المراد بقوله حتما آخر تاما ثبت منه كما قبلها لفظا او تقديرا ومثال
الاول مثال اللام ومثال الثاني فتاه نحو قاض اي من كل اسم منقوص
منون وهو الاسمي الذي كان ينبغي ان يقيد بما لعرب فيخرج
نحو الذي والتي من الاسماء المبنية بالجزم ويجدون الياء نظرا الى
التقا الساكنين في الاصل فان قيل على هذا لم ردوا في نون التوكيد
في الوقف ما حذف لاجلها الوقف على امرين بافترق فتقول في
الوقف على اضربوا اضربوا بردا لواو قلنا انما رد ذلك في مسئلة نون
التوكيد لانه كلمة وفي مسئلة قاض جزء والاعتناء بالكلمة اولى من
الاعتناء بالجزء احداها اذ انما وقف عليها الالف تشبيها
لها بتنوين المنصوب قال شيخنا والظاهر كلام ابن عصفور ان
النون من بقية الكلمة لكنون من وعن والحاجة الى تشبيهها
بما ذكر انتهى وجها متعلق بهما وعن الفراء لكن تبعني
انها اذا كانت علما مقدرا كالو عملت في فعل مثل الخو بالالف
كالو لكن عاملة والنون مطلقا وهو مذهب المبرد وعنه
انه قال استحسن ان تكتبي يدا من يكتب اذا بالالف لانها مثل ان
ولن ولاجل حذف النون بن الحروف ويكتب الف تعد والجماعة
الجزاء اذا كانت منظورة كما يوحذ من مثالم فلو قلت ضربوهم
فان جعلت هم توكيدا للواو كتبت الالف وان جعلت هم مفعولا
بم تركت الالف ان من العامة الخ ويجوز على لفظ رسم الالف
مطلقا

مطلقا قال وهو اني للفظ قال الماريدي ان تعاونت ثلاث
احرف سبق من ذلك تا اذا كان قبلها تاء تانيث لفظا كحبا الا ان
اجتماع المثلين مستثقل ويسمى ايضا بيسي وريا عكن فانها تدغم
فيها الفا خلافا لما اذا كان خطا وصفقا فانها تزيد ولكافي السكاك
وانبهو يعني ان لكن زادوا فيه الميم همزة وصل وانما صيرت
همزة وصل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن ولهذا سماها
الخليل بسر السان وقيل صيرت بذلك لانها تحذف في تولتصل فيتصل
ما بعدها بما قبلها في الحالين وهما الوصل والقطع مستو واي
اخذ الرجل فبالا ستوى فلان حقه اي اخذه بكماله تعز العزة
بالضم البرودة وكني بذلك عن السرور وكانت العرب تقول ذلك
عند حصول البرودة لان بلادهم كانت حارة الحسود هو
اسم مبالغة من الحسد وهو ان يتمنى زوال النعمة الغير يقال الله
خاصة الخير ورد فع الضير والحمد لله على التمام وصلى الله على سيدنا
محمد النبي واله وعلى الله وام تمت حاشية تشتمل العلامة فطف الله تعالى
بتاديبه امين الشيخ يوسف الفيشي كان الله لنا وله وجميع المسلمين
عبد كريم امين وكان الفراغ من كتابتها يوم السبت المبارك
قبل الظهر المبارك في يوم الثالث والعشرين
من شهر محرم الحرام من شهور سنة
تسعة وتسعين بعد الالف
من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلاة واتم التحية

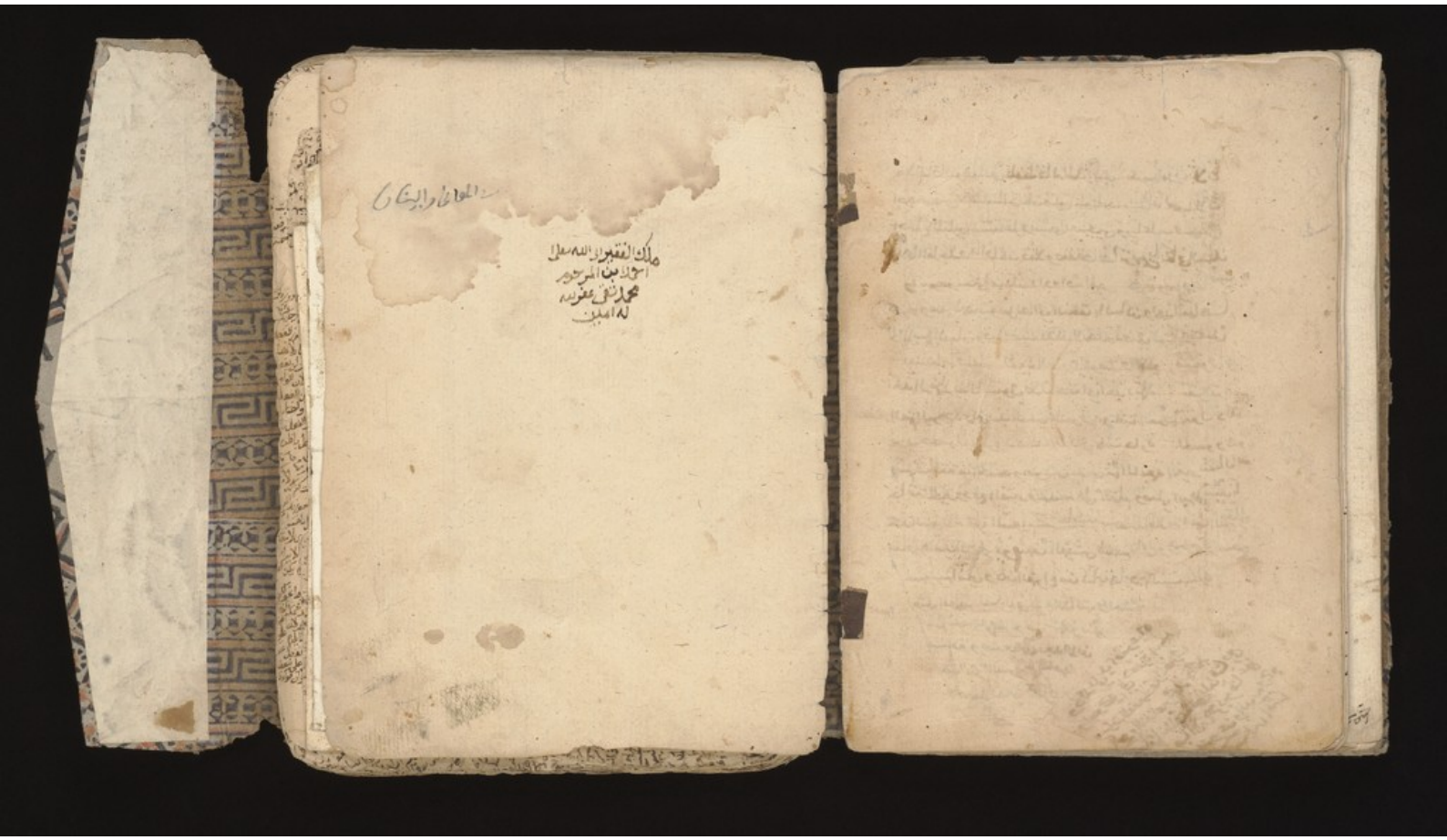

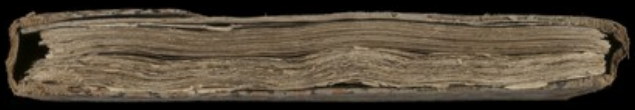

0 Cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22
0 Inch 1 2 3 4 5 6 7 8
The Wellcome Library